تحولات الدولة والمجتمع بعد الربيع العربي

الثورة السورية
وترويض الربيع العربي

د. رفيق حبيب

مايو ٢٠١٣

مثلت الثورة السورية الحلقة الخامسة من موجة الربيع العربي، بعد تونس ومصر وليبيا واليمن، ولكنها عمليا الحلقة الأصعب. فموجات الربيع العربي تمددت سريعا، واكتسبت من عنصر المفاجئة قوة إضافية لها، حتى إذا وصلت إلى اليمن وليبيا، تأخرت النتيجة نسبيا، ثم مع وصولها إلى سوريا، تأخر الحسم النهائي، ربما بأكثر من المتوقع.

فموجة الربيع العربي في الدول التي وقفت فيها القوات المسلحة مع الشعب، أو لم تدافع في النظام، مثل مصر وتونس، حققت أسرع نتيجة بإسقاط رأس النظام، وبداية عملية بناء النظام السياسي الجديد؛ أما في الدول التي وقفت فيها القوات المسلحة ضد الثورة، مثل ليبيا، أو التي وقفت فيها بعض تلك القوات ضد الثورة، مثل اليمن، فكان الحسم يتأخر، بسبب ما يحدث من عسكرة للثورة، خاصة في ليبيا، وتحصن رأس النظام بالقوة العسكرية.

لذا يصبح من المتوقع، أن يتأخر الحسم في سوريا، لأن القوات المسلحة مندمجة مع النظام، وهي جزء منه، وليس لها وجودا منفصلا عنه، كمؤسسة وطنية من مؤسسات الدولة والشعب. وتأخر الحسم، بسبب تدخل القوات المسلحة في المعركة ضد الثورة، يؤدي إلى عسكرة الثورة، حتى تواجه القوة المسلحة التي تقف ضدها. ولكن تمدد النزاع العسكري في سوريا، لم يكن فقط بسبب تدخل الجيش السوري ضد الثورة، بل كان أيضا بسبب تدخل أطراف إقليمية ودولية في المعركة الدائرة في سوريا، مما أطال من زمن المواجهة، وعرقل الوصول للحظة الحسم، وسقوط رأس النظام.

فهل تجهض الثورة السورية؟ وهل يجهض الربيع العربي من سوريا؟ وهل يتم تقسيم سوريا لدويلات، ومن ثم يتمدد التقسيم في الدول المجاورة؟ وهل يتمدد النزاع الأهلي؟ وهل تدخل سوريا في حرب أهلية؟ تلك وغيرها من أهم الأسئلة التي تكشف عن علاقة مسار الثورة السورية، بمسار الربيع العربي.

الأساس الطائفي للنظام

بني النظام السوري، على الطائفة العلوية أساسا، ونخب العديد من الطوائف الأخرى، وجماعات من التجار ورجال الأعمال، فهو ليس علويا خالصا، ولكنه قائم على تحالف بين طائفة من جانب، أو أغلبها، وبين نخب وشرائح من طوائف أخرى. ولكن الأساس الطائفي أو العرقي، أيا كانت درجته، يؤدي إلى تفكك روابط مؤسسات الدولة بالمجتمع ككل، مما يجعل مؤسسات الدولة لها انحياز طائفي، بدرجة ما. وهذا التكوين، يجعل أي مواجهة سياسية، تحمل بعدا طائفيا، مهما حاول البعض تجاوزه. والبعد الطائفي يعرقل الثورة، وفي نفس الوقت يعضد موقف النظام، ويبني له حاضنا اجتماعيا يدافع عنه، مما يعرقل التغيير أكثر، حيث يصبح التغيير في صالح مكونات من المجتمع، وضد مصالح مكونات أخرى، مما يجعل الثورة تمثل في عمومها، تغييرا لصالح طائفة، وضد طائفة أخرى، مهما كانت محاولات تجاوز هذا المأزق.

والنظام السوري أدرك، أن الورقة الطائفية ستوفر له القدرة على المواجهة والبقاء، لأنها تقسم المجتمع حول الثورة، وتمنع من حدوث إجماع واسع في صف الثورة. ولأن الثورة السورية جاءت بعد ثورات أسقطت النظم الحاكمة، لذا أمكن للنظام السوري استخدام ما يحدث من فوضى بعد الثورة في دول الربيع العربي، كورقة لكسب المزيد من التأييد له. كما استخدم الفوضى المخططة التي واجهتها دول الربيع العربي لصالحه، كما استخدم ما يحدث من تخويف منظم للطوائف الأقل عددا، أو من خوف

طبيعي لدى هذه الطوائف، في توسيع الحاضن الاجتماعي، الذي يحتمي به النظام، حتى يحتمي هذا الحاضن بنظام بشار الأسد ضد الثورة. وهو ما مكن النظام السوري، من تعميق أسس للنزاع الاجتماعي حول الثورة، تعرقل مسارها، وتدخلها في حرب طويلة، لها جانب اجتماعي واضح، مما يجعل بعضها حربا أهلية.

ومن يريد أن يهزم ثورة، عليه أن يحولها إلى حرب أهلية، فيتقاتل المجتمع، بدلا من أن يتوحد في وجه النظام المستبد. وبسبب بنية المجتمع السوري المتعددة، وبسبب انحياز النظام الطائفي، وموجة المخاوف الطائفية بعد الربيع العربي، أصبح النظام السوري قادرا، على حصار الثورة، بالحرب الأهلية، التي يشعلها هو أولا، ثم يعتبرها مبررا للمواجهة العسكرية مع الثورة.

الموقف السعودي

مالت المملكة العربية السعودية، إلى موقف غير مرحب بالربيع العربي، أو حتى معادي له. وكان هذا موقف عدد من دول الخليج الأخرى، خاصة الإمارات العربية المتحدة، في حين اختلف موقف قطر، التي تماهت مع حركة الربيع العربي، ومعها بدرجة أقل الكويت. ولكن الموقف السعودي الرافض لموجة الربيع العربي، تغير عندما وصلت موجة الربيع العربي لسوريا، وهو في الواقع لم يتغير بالنسبة للربيع العربي في مصر وليبيا وتونس، ولكنه تغير بالنسبة لسوريا فقط، أما في اليمن فتدخلت السعودية لوضع حل سياسي للثورة اليمنية، حتى لا يكون سقوط النظام سريعا وكاملا.

والموقف السعودي الرافض لموجة الربيع العربي، يقوم أساسا على مخاوف من امتداد موجة الربيع العربي بالعدوى، أي تأثير الدومينو، حتى تصل للمملكة، مما يؤدي إلى تحويلها إلى ملكية دستورية، حيث الملك يملك ولا يحكم.

أما في سوريا، فقد استدعت المملكة العربية السعودية النزاع القائم بينها وبين إيران، والذي وصل إلى نزاع مع النظام السوري، بسبب واقعة اغتيال رفيق الحريري. كما استدعت المملكة النزاع السني الشيعي، مما جعل سوريا أرضا للمعركة السياسية مع إيران، وأرضا أيضا للمعركة المذهبية مع الشيعة. خاصة وأن السعودية لها موقف حذر، من الدور الإيراني في اليمن، وفي البحرين، كما أن وجود شيعة في السعودية، يزيد المخاوف من تمدد الدور الإيراني في الخليج العربي، عبر الجماعات الشيعية.

لذا أصبح الصراع المذهبي، يدفع السعودية إلى تدعيم الثورة السورية، في وجه نظام متحالف مع إيران، وقائم على أساس مذهبي، يعضد الوجود والدور الشيعي في المنطقة. ويضاف لهذا، أن التمدد الإيراني والشيعي في العراق، مثل خطرا على سنة العراق، وأضاف بعدا جديدا للصراع المذهبي والقومي، بين إيران والعديد من الدول العربية، خاصة السعودية.

ووراء الصراع المذهبي، صراع على الدور الإقليمي، حيث يبدو أن تمدد الدور الإيراني عامة، يؤثر على الدور السعودي في المنطقة، كما يؤثر على دور الدول العربية المتحالفة مع الغرب، بسبب النزاع الإيراني الغربي. مما يعني ضمنا، أن سقوط الأنظمة الحاكمة في مصر وتونس، أثر على المنظومة الإقليمية بصورة ليست في صالح السعودية، مما يجعل التدخل في سوريا، له أهمية خاصة لدى السعودية، لأنه فرصة لاستعادة الدور السعودي في المنطقة، وإعادة التوازن الإقليمي، بما يدعم مواقف المملكة العربية السعودية، والتي ترى أن المحور المتحالف مع الغرب في المنطقة، ضعف بسبب موجة

الربيع العربي، مما يضعف من تأثيرها الإقليمي، لصالح إيران. لذا باتت سوريا، أرضا لمعركة إقليمية وقومية ومذهبية، في وقت واحد. حيث تحاول السعودية، إعادة الدور الإقليمي العربي المتحالف مع الغرب، ووقف تمدد الدور الإيراني، لأسباب مذهبية وقومية.

ولكن التدخل الخليجي في سوريا، خاصة التدخل السعودي، يقوم أساسا على ترويض الربيع العربي، حتى لا يؤثر على الأوضاع الإقليمية، وعلى تحالف الأنظمة العربية مع الغرب، بما يعيد المنطقة إلى الأوضاع التي رتبت قبل الربيع العربي؛ مما يعني أن التدخل السعودي خاصة، لا يريد إنجاح الربيع العربي في سوريا، بما يجعلها تتحرر، وتدخل في تحول ديمقراطي، كما حدث في مصر وتونس. لأن التحول الديمقراطي، ونجاح الربيع العربي في سوريا، سوف يؤدي إلى إنجاح موجة الربيع العربي، بما يؤثر سلبا على المملكة العربية السعودية، والتي ترفض أي تمدد لموجة التحول الديمقراطي إلى داخل السعودية.

ويلاحظ، أن ما حدث في مصر، ساهم في دفع السعودية، ودول إقليمية أخرى، وأيضا دول غربية، للتدخل في سوريا، لفرض السيطرة على مجرى الثورة السورية، حتى لا ينتج عنها ما حدث في مصر وتونس خاصة. لأن النموذج المصري، والذي حقق تحولا ديمقراطيا رغم العراقيل المخططة، أدى إلى إنجاح الحالة الديمقراطية، خاصة مع إقبال ملايين المصريين على المشاركة في الانتخابات، مما أكد أن اختيار الحاكم، واختيار ممثلي الشعب، يمثلان حاجة لدى شعوب دول الربيع العربي. ولأن النظام السعودي، قرر معاندة موجة الربيع العربي، وليس ركوب تلك الموجة، مثلما فعلت قطر، لذا أصبح النظام السعودي يراهن على إفشال الربيع العربي.

وإذا كان النظام السعودي يعادي الربيع العربي، ويحاول إفشال دول الربيع العربي، خاصة مصر، فإن وقوفه مع الثورة السورية، يهدف أيضا لإفشال الربيع العربي، وليس إنجاحه.

الموقف الإيراني

سارت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على الخط المعاكس لموقف المملكة العربية السعودية، فرحبت بالربيع العربي في مصر وتونس، وتخوفت من التدخل الغربي في ليبيا، وحاولت التدخل في التفاعلات الداخلية لثورة اليمن، وحاولت التدخل لدعم الحراك في البحرين، ثم وقفت ضد الثورة السورية. فعندما وصلت موجة الربيع العربي إلى سوريا، أصبح الموقف الاستراتيجي الإقليمي لإيران مهددا. فسوريا حليف لإيران، وهي جسر التحالف بين إيران وحزب الله اللبناني، وهي بهذا ممر إيران إلى حدود فلسطين المحتلة، وهي أيضا منفذ إيران على البحر الأبيض المتوسط، كما أنها الشريك العربي الرئيسي لإيران، بجانب العراق، الذي تمدد فيه النفوذ الإيراني بعد الاحتلال الأمريكي.

ومعنى تغير النظام في سوريا، وهو نظام له أساس طائفي، أن سوريا يمكن أن تدخل في مرحلة تحولات كبرى، قد تؤدي إلى نهاية التحالف مع إيران، أو قد تؤدي إلى نظام معادي لإيران، حسب ما ينتج من تحولات داخل المجتمع السوري بعد الثورة. ولم تراهن إيران على ما يحدث بعد الثورة، لأنها لم تكن قادرة على التفريط في ما تحوذه من موضع استراتيجي قبل الثورة، لذا مالت إيران إلى دعم النظام السوري مباشرة، لمنع سقوطه.

ولم يكن موقف حزب الله مختلفا، فقد تلقى حزب الله دعما سوريا مستمرا، كما أن الدعم الإيراني لحزب الله، يمر عبر سوريا. وفقدان سوريا كحليف استراتيجي لحزب الله، يفقد حزب الله الممر الجغرافي الداعم له، ويعرضه لحصار، خاصة مع وجود قوى مناوئة له في لبنان. ولأن المجموعات المناوئة لحزب الله في لبنان، تلقى دعما سعوديا، وحزب الله يلقى دعما سوريا وإيرانيا، لذا أصبح حزب الله طرفا في المعركة التي تدور على أرض سوريا.

ولأن الثورة السورية، لها هذا التأثير الكبير في المنطقة، خاصة على تحالفات إيران ودورها الإقليمي، ولأن القوى التي ساندت الثورة، هدفت أساسا لضرب إيران وحزب الله، لذا أصبحت الثورة السورية أرضا لمعركة عسكرية إقليمية ودولية.

والنظام الإيراني يهدف أساسا لبقاء وضعه الاستراتيجي في المنطقة، والحفاظ على حلفائه، في سوريا وفي لبنان، مع تعضيد دور حلفائه في العراق، مما يمكنه من الحفاظ على نطاق جغرافي متحالف معه، وممتد من حدود إيران، حتى شواطئ البحر الأبيض المتوسط. لذا فإن إيران دخلت كطرف فاعل في المعركة على أرض سوريا، وأصبحت تعادي الثورة السورية، ليس لأنها كانت ضد الربيع العربي، ولكن لأن الربيع العربي أصبح يغير في البيئة الإقليمية، بصورة تضر المصالح الإيرانية.

والواقع يظهر أن الدور الإيراني في العراق، له اساس مذهبي واضح، كما أن الدور الإيراني في لبنان له أساس مذهبي، ولكن الدور الإيراني في سوريا، وأن اعتمد على الأساس المذهبي أيضا، فهو قائم على أسس سياسية، حيث أن النظام السوري، هو نظام علماني قومي، لا يتوافق مع النظام الإيراني، ولكنه متحالف معه. وهو ما أسس لتحالف سياسي، يكمل منظومة التحالفات الإيرانية، والتي تقوم على أسس مذهبية، في حين أن التحالف مع سوريا، له اساس مذهبي ضعيف. وهو ما يشير إلى أن إيران يمكن أن تقيم تحالفات سياسية متعددة، ولا يشترط أن تكون كلها لها أسباب مذهبية، وإن كانت التحالفات المذهبية، تمثل الأساس أو الركيزة الأساسية للحضور الإيراني في المنطقة العربية.

ولأن إيران مهتمة أساسا بدورها وحضورها الإقليمي، وتقوية موقفها أمام الدول الغربية، لذا فإن موقفها من الربيع العربي، أصبح مرتبطا برؤيتها الاستراتيجية، مما يجعل موقفها يتذبذب، حسب ما ترى أنه يحقق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. فإذا كان الربيع العربي، يفكك تحالفاتها الاستراتيجية في منطقة الشام، فإن إيران تندفع لوقف موجة الربيع العربي، حتى لا تتأثر مصالحها الاستراتيجية.

الموقف التركي

يختلف الموقف التركي، عن الموقفين السعودي والإيراني، لأن تركيا انحازت للربيع العربي، وظلت على هذا الانحياز في كل الحالات. ورغم الموقف التركي الداعم للثورة السورية، إلا أن تركيا تواجه العديد من التهديدات، خاصة وأن النزاع في سوريا، يهدد استقرار تركيا، كما أن المشكلة الكردية، الممتدة عبر إيران والعراق وسوريا حتى تركيا، تهدد الأمن القومي التركي. لذا فإن تركيا تساند الثورة السورية، وفي نفس الوقت، تحاول تجنب الانزلاق في أي معارك في المنطقة، كما تحاول تجنب حدوث أزمة مع الأكراد، من خلال التوصل لتفاهم مع أكراد تركيا، وتعميق العلاقة مع إقليم كردستان العراق، حتى لا تصبح الحدود بين تركيا وسوريا، مصدرا لمعركة جديدة مع الأكراد، مثل الحدود مع العراق، والتي شهدت معارك متواصلة في السنوات الأخيرة.

وموقف تركيا المساند للربيع العربي، يرتبط بوضع تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية، والذي يتصور أنه استطاع إحداث إصلاح ديمقراطي واسع في النظام السياسي التركي، وأخرج العسكر من السياسة، وبنى نظاما ديمقراطيا مدنيا. مما يعني، أن الحزب الحاكم في تركيا، يعتقد أنه أنجز ربيعا خاصا به، بدون ثورة. ويتصور أن موجة الربيع العربي الحالية، سوف تؤدي إلى تعميق علاقاته مع الدول العربية، خاصة دول الربيع العربي، بعد أن كانت علاقاته مع أنظمة ما قبل الربيع العربي فاترة. كما أن حزب العدالة والتنمية، يتصور أيضا، أنه يمكن أن يكون النموذج الذي يسوق لدول الربيع العربي، بحيث يصبح نموذجا للأنظمة السياسية الجديدة، التي تبنى بعد الثورة، مما يوسع من نفوذه وحضوره الإقليمي.

ولكن الواقع سوف يكشف عن أن الربيع العربي له مساره الخاص، وأنه لن يكون إعادة إنتاج لأي أنظمة أخرى، بما فيها النموذج التركي. لأن الربيع العربي مثل تحولا في المسار التاريخي، لذا فإنه ينتج نظاما جديدا، يمهد للدخول في مرحلة تاريخية جديدة، عكس النموذج التركي، والذي كان إصلاحا لمرحلة تاريخية سابقة، وليس بداية لمرحلة تاريخية جديدة. فالنموذج التركي، هو محاولة للإصلاح في ظل مرحلة الهيمنة الغربية، أما الربيع العربي، فهو محاولة للخروج من مرحلة الهيمنة الغربية.

ومن الواضح أن تركيا، ومع رغبتها في تعضيد وضعها الإقليمي، تحاول أن تعمق علاقاتها، في مرحلة ما بعد الربيع العربي، مما يجعلها تنحاز لخيارات المستقبل، وهو ما يفيد تركيا في ضوء التنافس الحادث بينها وبين إيران والسعودية؛ أي أن تركيا اختارت الرهان على نجاح الربيع العربي، مما يتيح لها دورا إقليميا متميزا، بعد نجاح موجة الربيع العربي.

التدخل الغربي

الملاحظ أن تدخل الدول الغربية في سوريا، يكشف عن رغبة في عرقلة أي حسم نهائي، من أي جانب. فالدول الغربية لا تريد أن ينتصر النظام السوري على الثورة، ولا تريد أيضا أن تنتصر الثورة على النظام السوري. لأن الدول الغربية أيضا، لا تريد أن تنجح موجة الربيع العربي، في تحقيق تحرر كامل في المنطقة، يؤدي إلى قيام أنظمة سياسية مستقلة، تخرج عن إطار التحالف والتبعية للغرب. والدول الغربية تتصور، أن أي استقلال سياسي وحضاري كامل في المنطقة العربية والإسلامية، يمثل تهديدا لمصالحها، لذا فهي تفضل الإصلاح الجزئي، الذي يبقي المنطقة داخل فلك الهيمنة الغربية، لهذا تفضل النموذج التركي.

ولأن مسار الربيع العربي، خرج عن السيطرة الغربية، ولأن الدول الغربية وحلفاءها في المنطقة، يحاولون السيطرة على مسار التحولات بعد الربيع العربي، خاصة في مصر؛ لذا فإن سوريا تمثل الفرصة الذهبية للسيطرة على الربيع العربي في سوريا، ومن ثم السيطرة على مسار الربيع العربي في الدول الأخرى، خاصة مصر. وكأن المطلوب هو إنتاج ربيع عربي خاص في سوريا، يتوافق مع المصالح الغربية، وهي لا تختلف كثيرا عن مصالح حلفاء الغرب في المنطقة، حتى يعاد إنتاج ما يتحقق في سوريا، في الدول الأخرى، خاصة مصر. لأن إنتاج ربيع عربي، تحت السيطرة الغربية في مصر، يعني أن كل موجة الربيع العربي أصبحت تحت السيطرة، ومن ثم يتم تفريغ الربيع العربي من محتواه التاريخي الحضاري.

فإذا كان الربيع العربي، هو حركة تحرر شاملة، أي حركة تحرر تاريخية وحضارية، فإن ما ينتج عنه سيؤدي إلى نهوض عربي إسلامي، يخرج المنطقة العربية والإسلامية من الهيمنة الغربية، ومن المنظومة الدولية الغربية. أما إذا أصبح الربيع العربي، مجرد حركة إصلاح سياسي جزئية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى إعادة إنتاج النظم السياسية السابقة على الربيع العربي، ولكن بوجه ديمقراطي، حتى تصبح الديمقراطية الوليدة مقيدة، مما يجعلها لا تحقق التحرر الكامل للخيارات الشعبية، وتبقي النظم السياسية أسيرة للخيارات الغربية.

ويبدو أن الدول الغربية قد أدمنت سياسة فرق تسد، فهي في العراق أقامت نظاما سياسيا طائفيا، يقوم على تفتيت المجتمع، لإضعاف الدولة. وفي سوريا، تحاول الدول الغربية الوصول إلى توازن ردع بين قوى الثورة وبين النظام السوري وحلفائه في المجتمع السوري، بحيث لا يكون الحكم لقوى الثورة، ولا لقوى النظام الحاكم، بل يكون الحكم مقيدا بالتعددية المفككة للمجتمع، مما يجعله نظاما سياسيا قائما على المحاصصة السياسية، مثل ما حدث في العراق. ولأن النظم السياسية الطائفية تنتج دولة ضعيفة وفاشلة، لذا فإن تحويل الثورة السورية إلى نظام سياسي طائفي، يعد السبيل الأمثل لبناء نظام سياسي طائفي، يضعف الدولة والمجتمع، ومن ثم يفشل الربيع العربي، لأنه لن يحقق التحرر الكامل للمجتمع. والنظم السياسية الطائفية، تفشل محاولات المجتمع لبناء وحدته، وتعمق الاحتقان الاجتماعي والسياسي، وتجعل المجتمع عرضة للحرب الأهلية، مما يجعله تحت التهديد العملي والفعلي دائما؛ أي تجعل المجتمع مهددا بالحرب الأهلية، مما يشل حركته الاجتماعية والسياسية، وهو ما يمنعه من استكمال التحرر الحضاري الكامل.

وإذا كانت الدول الغربية فككت الأمة الإسلامية، بعد إسقاط وسقوط الخلافة العثمانية، حتى تمنع نهوض الحضارة الإسلامية من جديد، وتمنع استعادة الأمة الإسلامية لوحدتها السياسية؛ فإن الدول الغربية تحاول تفكيك الدول القومية التي زرعتها لتفكيك الأمة الإسلامية، حتى تفكك المفكك، وتحول دون بناء الوحدة السياسية للأمة الإسلامية من جديد، وبالتالي تمنع أي محاولة للنهوض الإسلامي، مما يبقي الدول العربية والإسلامية داخل إطار الهيمنة الغربية. فلا يمكن لدول الأمة الإسلامية أن تنهض، إلا إذا خرجت من إطار الهيمنة الغربية، وحققت التحرر الحضاري الكامل، وبنت وحدتها السياسية من جديد.

فإذا كان الربيع العربي، هو موجة جديدة تهدف لتحرير الأمة الإسلامية، فإن الدول الغربية تواجه الربيع العربي، بمحاولة لتعميق تفكك الأمة الإسلامية، حتى لا تحقق التحرر الشامل. وسوريا تمثل أرض المعركة العسكرية، والتي تهدف إلى إجهاض مسار الربيع العربي، كما أن دول الربيع العربي الأخرى، تمثل أرضا لمعركة نشر الفوضى، حتى يتم إجهاض الربيع العربي. وبين محاولات تفكيك سوريا طائفيا، لبناء نظام سياسي طائفي ضعيف، ومحاولة نشر الفوضى في مصر وتونس وغيرهما، تظهر الاستراتيجية الغربية الهادفة، لاحتواء وترويض الربيع العربي.

وكأن الدول الغربية أدركت، أن الدولة القومية القطرية التي زرعتها في المنطقة العربية والإسلامية، لتفكيك الأمة الإسلامية، لم تعد قادرة على الحفاظ على هذا التفكك، خاصة بعد الربيع العربي، لذا تتجه الدول الغربية إلى استراتيجية تفكيك المجتمعات طائفيا، بنظام المحاصصة السياسية، مع بقاء الدولة الواحدة الضعيفة والفاشلة، حتى لا تخاطر بتقسيم الدول إلى دويلات صغيرة، مما قد ينتج عنه حالة من الفوضى الشاملة، التي تخرج عن سيطرة الدول الغربية نفسها، وتصبح مهددة لمصالحها.

تفكيك المنطقة

مع استمرار المواجهات في سوريا، وتعقد المعارك وتعدد أطرافها، تم توسيع المعركة لتتمدد في المنطقة. ولا يبدو أن هناك طرفا أراد توسيع المعركة، وآخر حاول منع توسعها، ولكن يبدو أن كل الأطراف استخدمت أوراقها الإقليمية لردع الأطراف الأخرى، فتم توسيع المعركة السنية الشيعية إلى العراق ولبنان. وكان من الواضح، أن النظام السوري، هو أول مستفيد من توسيع المعركة المذهبية في المنطقة، لأنه أساسا كان يحذر من انفجار الموقف في المنطقة نتيجة ما يحدث في سوريا، وكثيرا ما يكون التحذير هو واقعيا تهديد.

ولكن الطرف الإيراني أيضا له مصلحة مباشرة في توسيع نطاق المواجهة، حتى يتم إعادة ترتيب المنطقة كلها، وحتى يتم تعضيد المناطق ذات النفوذ الشيعي، فتعوض ما يمكن أن تخسره إيران بعد غياب النظام السوري. كما أن السعودية لها مصلحة في توسيع مدى المواجهة، حتى تتمكن من حصار النفوذ الشيعي داخل أطر سنية، مما يحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصة مع فقدانه لحليفه الرئيس، أي نظام بشار الأسد.

والدول الغربية أيضا، لها مصلحة في تمديد حالة الطائفية في المنطقة، حتى يتم صياغة دول المنطقة كلها على أساس طائفي، مما يجعلها دول مفككة وضعيفة، وتحتاج لراعي خارجي، يحفظ الحالة الداخلية من الانزلاق في الحرب الأهلية. وغالبا ما تقوم الدول الغربية بتوفير الرعاية الخارجية، بعد أن تفكك الدول والمجتمعات، مما يجعل تفكيكها سببا في احتياجها لراعي خارجي، يكون عامل ردع لكل الأطراف، حتى لا تنزلق في حرب أهلية.

والمفارقة التاريخية في سوريا، أن أطراف المعركة لها هدف واحد، وكلها تحارب من أجل فرض أوضاع مذهبية وطائفية، تحول دون قيادة طائفة لأخرى، أو هيمنة مذهب على آخر، مما يدعم من مكانة كل الطوائف والمذاهب، ولكن داخل إطار دولة ضعيفة.

ولكن تفجير النوازع الطائفية، يمكن أن يهدد بحرب أهلية، وفي كل الأحوال فإن المعارك الأهلية مستمرة ضمنا، وربما تجد مبررات تجعلها حاضرة لوقت طويل. ولكن تفجير حرب أهلية كاملة، بين السنة والشيعة، ومن يتحالف مع كل طرف منهما، يمثل خطرا على كل الأطراف، ويخرج الجميع بخسائر كبيرة. لذا فالكل يعمل على ضبط مسار النزاع، واستخدام الحرب الأهلية كورقة ضغط، أو ورقة ردع. ولكن هذه الممارسة في كل الأحوال، تهدد السلم الداخلي لكل المجتمعات، وتبقي المجتمعات ضعيفة وواهنة، ومعرضة للاقتتال الداخلي لزمن طويل.

تقسيم سوريا

فكرة إعادة تقسيم المنطقة ككل، لا تبدو أنها تلقى تأييدا غربيا، خاصة مع فشل تفكيك العراق إلى ثلاثة دول. ففكرة تفكيك الدول في حد ذاتها، تلقى قبولا غربيا، ولكنها غير ممكنة عمليا، أو لها مخاطر عملية عديدة. لذا فالدول الغربية فضلت في العراق فكرة تفكيك المجتمع، داخل إطار دولة واحدة، مما يجعل الدولة ضعيفة وخاضعة.

وربما يفكر النظام السوري في تفكيك سوريا، وتميل إيران وحزب الله لهذه الفكرة، خاصة مع المحاولات المستمرة لتحديد حدود جغرافية للمكونات الطائفية في سوريا، ومحاولة تعديل الأوضاع

السكانية، بما يسمح بظهور حدود بين طوائف ومذاهب المجتمع، ويتيح بالتالي أن يكون لتقسيم المجتمع أساس جغرافي.

ولكن هل تؤدي محاولة رسم الحدود الطائفية لتفكيك سوريا؟ يبدو أن الواقع التاريخي، هو الذي يمنع من تفكيك الدولة الواحدة لعدة دول، لأن المنطقة كلها، من سوريا إلى العراق ولبنان، وحتى إيران وتركيا ثم الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى، معرضة لإعادة التفكيك على أساس مذهبي أو قومي، مما يعني أن محاولة تفكيك الدول من جديد، بعد تفكيكها في اتفاقية سيكوس بيكو، يمثل تهديدا للاستقرار العالمي لعدة سنوات، وربما عقود.

لهذا تبدو الرغبة في تفكيك سوريا حاضرة، ولكنها تمثل مخاطرة كبرى، مما لا يمنع المحاولة، ولكن يعرقل التحقيق على أرض الواقع.

الفيدراليات الطائفية

من الواضح أن التفكيك المذهبي والطائفي يتحقق عمليا، ليس في سوريا فقط، بل وفي العراق ولبنان أيضا، مما يجعل منطقة الشام كلها أسيرة للتفكك المذهبي والطائفي. ولأن تفكيك الدول مخاطرة، لذا يصبح بقاء الدول كما هي وتفكيك المجتمعات، هو أفضل وسيلة للتوصل إلى كيانات ذات طبيعة مذهبية وطائفية. وهذا الحل يحتاج للأساس الجغرافي، حتى يكون له تأثير كبير في المنطقة، فأي مجتمع يعاني من احتقان أو نزاع داخلي، بين مكوناته المختلفة، دون أن يكون لهذه المكونات مناطق جغرافية خاصة بها، مثل المسلمين والمسيحيين في مصر، فإن المجتمع سيكون قادرا على السيطرة على النزاع الداخلي، والحد من تأثيره، ثم التغلب عليه.

وحتى يمكن بناء دول المحاصصة الطائفية، والتي تبني دولا فاشلة وضعيفة، لذا يجب تعميق الانقسام الجغرافي، للحفاظ على الانقسام المجتمعي، سواءً المذهبي أو الطائفي. لذا فإن العراق وفر بيئة جغرافية مناسبة، وأيضا لبنان نسبيا، وأصبح من المهم تقسيم المجتمع السوري على أسس مذهبية وطائفية، وذات أساس جغرافي. ويبدو أن كل الأطراف تعمل على تعضيد النطاق الجغرافي للطائفة أو المذهب الذي تؤيده، مما يعني أن توسيع الأساس الجغرافي لانقسام المجتمع، هو مطلب لكل القوى المتحاربة.

والهدف الظاهر من استراتيجية التقسيم الطائفي، هو تشكيل مجتمع منقسم إلى مكونات، تردع بعضها البعض، فلا تقدر على الحرب الأهلية، ولا تقدر أيضا على إعادة وحدة المجتمع، حتى تصبح الدولة، هي إطار للدويلات الطوائفية، التي تبنى على أسس مذهبية أو عرقية أو طائفية. فلا يصل الأكراد مثلا، إلى حلم الدولة الكردية، ولكن يظل أكراد العراق وسوريا وتركيا، سببا في ضعف البنية الداخلية لهذه الدول، وإن كان بدرجات مختلفة.

وكما تعدونا من الدول الغربية، فهي تحاول احتكار وتوظيف ورقة الأقليات لمصلحتها، حتى تصبح الأقليات شوكة في ظهر الأغلبية، فلا الأغلبية تحكم، ولا الأقلية ستحكم، مما يجعل الخارج، هو الحاكم الفعلي. ولأن حروب الإبادة الشاملة لم تعد مطروحة تاريخيا، ولا التهجير القسري الكامل ممكنا، كما أن زمن الهجرات الواسعة ولى تاريخيا، لذا يصبح الحل في تقسيم المجتمع لدويلات طوائفية، وإبقاء دولة واحدة حاكمة، وإن كان حكمها أو حضورها عمليا غائب.

وكل محاولات تحديد مناطق جغرافية للطوائف المختلفة، تؤدي إلى وقوع جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وعمليات إبادة جزئية، وهو أمر حدث ويتكرر، حتى تحتمي كل طائفة بنطاق جغرافي حامي لها. مما يعني أن الحرب الأهلية المستمرة ضمنا خلال الثورة السورية، تقوم أساسا على إعادة تحديد المناطق الجغرافية طائفيا، بجانب أن جزءا منها يدخل في نطاق الثأر الطائفي والمذهبي.

الجراحة الجغرافية

تتطور أحداث الثورة السورية، بما يعزز من تعضيد سيطرة كل طرف على مناطق بعينها. حيث يتم بناء إدارة مدنية وعسكرية في المناطق المحررة من سيطرة النظام السوري، في محاولة لبناء دولة بديلة، بدعم غربي وإقليمي، مما يساعد على بناء دولة في المناطق المحررة، مع استمرار وجود دولة النظام السوري في مناطق سيطرتها، والتي تشمل الحاضن الاجتماعي لها. مما يؤسس لمرحلة تظهر فيها دولة جديدة ودولة قديمة، مما يعني أن التفاوض أو الحل السياسي، يبدأ عندما تستكمل حالة الردع بين الطرفين، فلا الدولة الجديدة يمكنها التمدد عسكريا، ولا الدولة القديمة يمكن أن تستعيد سيطرتها عسكريا؛ مما يجعل التفاوض هو الحل.

ولكن التفاوض بين نظامين، لا يؤدي إلى تشكيل نظام واحد، بل يؤدي غالبا إلى نظام فيدرالي، يقوم أساسا على تكريس حالة الانقسام بين أقاليم الدولة، فلا تنقسم الدولة لعدة دول، ولا تصبح دولة موحدة فعلا، وتظل حالة أقرب أن تكون شبه دولة.

وحتى يتم تحقيق هذا الغرض، يلزم كبح قوة كل طرف، حتى لا يستطيع تجاوز الحد المحدد له. فلا يتم تسليح المعارضة، بما يمكنها من التمدد وفرض هيمنتها على كل سوريا، كما لا يتم تسليحها، بما يمكنها من تقليص الشريط الساحلي الذي يقبع فيه نظام بشار الأسد، حتى لا تنهار المنطقة العلوية فيما بعد، وتصبح السيطرة كلها لطرف واحد.

وحتى يتم تحقيق هذا التوازن والردع، الذي يؤدي إلى الحفاظ على التقسيم، يتم أيضا ردع نظام الأسد، من خلال هجمات عسكرية للاحتلال الإسرائيلي، خاصة عندما تتقدم قوات النظام وتحقق انتصارات على الأرض، من خلال الدعم الإيراني، ودعم حزب الله اللبناني. لأن تمدد قدرة النظام على توسيع دائرة التطهير العرقي الجغرافي، يمدد من نطاق المنطقة العلوية، بما يخل بحسابات التوازن بين المناطق، التي تستهدف تحقيقها الدول الغربية، خاصة أمريكا.

معنى هذا، أن الاحتلال الإسرائيلي يحارب بالوكالة عن أمريكا، من أجل الحفاظ على التوازن بين قوة الثورة وقوة النظام، بالصورة التي تستهدفها أمريكا، مما يضمن في النهائية بناء الفيدرالية الطائفية.

مناطق النفوذ

كان السائد أن تتحدد مناطق نفوذ الدول، حسب الدول المتحالفة معها، ولكن ما يحدث في منطقة الشام، يؤكد على بروز فكرة جديدة، وهي تشكيل مناطق نفوذ داخل الدول، في أقاليم بعينها. وهذا المشهد واضح في العراق، لأن المنطقة السنية لها علاقات مختلفة عن المنطقة الشيعية، وكذلك المنطقة الكردية، والتي لها علاقات مختلفة أيضا. مما يعني أن العراق كدولة وحكومة، يختلف عن أوضاع أقاليم العراق. وعلى هذا النحو، تشكل سوريا ما بعد الثورة، ليكون فيها إقليم تحت النفوذ الشيعي، وآخر تحت النفوذ

السني، وثالث تحت النفوذ الكردي. مما يعني أن تأثير الدول الداعمة للثورة، سوف يستمر في جزء من سوريا، وتأثير القوى الداعمة للنظام، سوف يستمر في جزء آخر من سوريا.

وتقسيم النفوذ بين الدول، عبر المناطق المختلفة داخل الدولة، يعني أن المواجهة سوف تستمر بالوكالة، حيث يستمر الصراع السعودي الإيراني في سوريا، من خلال حلفاء الطرفين، كما يستمر نفس الصراع في العراق ولبنان، من خلال حلفاء كل طرف. وهو ما يضعف الدولة، وأيضا يكرس تمزيق المجتمع. ولن يتوقف هذا الصراع على القوى الإقليمية، مثل السعودية وإيران، بل يمتد أيضا إلى الدول الغربية، لأن الدول الغربية لها حلفاء داخل العراق ولبنان وسوريا، ولها الحليف الكردي أيضا، وهناك تقارب بين حلفاء الغرب، وحلفاء الخليج، مما يجعل الغرب حاضرا أيضا بالوكالة، في الصراع مع إيران. وهو ما يعني أن العديد من الدول، أخرجت الصراع من أراضيها، وأصبحت تحارب على أراضي دول أخرى.

وتعدد مناطق النفوذ الإقليمية والدولية داخل الدولة الواحدة، كافي لشل أي نظام سياسي، وتمزيق روابط الدولة بالمجتمع، مما يعني أن ما يتم بناءه في سوريا، من خلال القوى الإقليمية والدولية، هو دولة فاشلة، حتى يعقب الثورة في سوريا، دولة فاشلة، لا تفشل الثورة السورية فقط، بل تفشل الربيع العربي كله.

الهجمة الارتدادية

تعتبر التدخلات التي تمت في الثورة السورية، بمثابة الهجمة الارتدادية الأساسية على الربيع العربي، أي الثورة المضادة الشاملة على كل الربيع العربي. ففي مصر قامت ثورة مضادة ضد الثورة المصرية، وكذلك في بقية دول الربيع العربي؛ ولكن تلك الثورات المضادة لم تجهض ثورات الربيع العربي، بل عرقلت مسار تلك الثورات، وأيضا نشرت حالة من الإحباط واليأس. ولكن هذا ليس كافيا، لا بالنسبة للدول الخليجية المعادية للربيع العربي، ولا بالنسبة للدول الغربية، والتي تريد ترويض الربيع العربي، حتى لا تخرج دول الربيع العربي من فلك الهيمنة الغربية.

وإذا كان من أهم عناصر الثورة المضادة، هو إثارة النزاعات الداخلية، لذا فإن سوريا تقدم الفرصة المناسبة لإشعال حرب أهلية، ونزاع طائفي واسع المدى. فما حدث في سوريا، ليس فقط إشعالا للنزاع السني الشيعي، بل أيضا إشعالا للنزاع الإسلامي المسيحي. مما يعني أن التركيبة المتنوعة للمجتمع السوري، مثلت الحالة المثالية لإشعال النزاعات الداخلية، حتى يصبح الربيع العربي خطرا على مكونات المجتمع، وهو ما يساعد على نشر حالة من الخوف. ولم تغب تلك المحاولات عن مصر، حيث تم تغذية النزاعات الداخلية بين المسلمين والمسيحيين، وتم تخويف المسيحيين من الثورة، حتى تصبح الثورة خطرا على بعض مكونات المجتمع. ولكن ما تحقق في مصر ليس كافيا، لذا أصبحت سورية، هي المحاولة الكبرى، لجعل الربيع العربي، بداية لنزاعات أهلية واسعة.

الردع المتبادل

إذا كان الصراع الدائر هو بين السنة والشيعة، وبين المسلم والمسيحي، فإن هذه المكونات لها أوضاع وأوزان نسبية مختلفة في منطقة الشام، فالوزن النسبي المرتفع للسنة في سوريا، يقابله وزن نسبي منخفض في العراق، وأيضا في لبنان، وهكذا بالنسبة للشيعة. مما يعني أن أطراف الصراع الإقليمي،

تلعب على ورقة الردع، أكثر من ورقة الحرب الأهلية، بالتالي فلا يمكن أن تتجه الأمور نحو الإبادة أو التهجير الكامل، ولا يمكن أن تتمدد الحرب الأهلية، لتصبح موجة دموية، لأن الكل سوف يخسر، بل أن أول من سوف يخسر، هم أطراف النزاع الإقليمي، ولن يبقى رابح إلا الدول الغربية والاحتلال الإسرائيلي، رغم أن الفوضى الشاملة في النهاية، سوف تهدد مصالح الغرب ومصالح الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث يصبح الاحتلال الإسرائيلي محاطا بدويلات المليشيات، والتي قد تدخله في حروب عصابات، لا يقدر عليها، لأن قدرته على مواجهة الجيوش النظامية والدول، أكبر بكثير من قدرته على مواجهة حركات المقاومة، والمليشيات المسلحة.

لذا فاللجوء لاستراتيجية الردع الإقليمي، هو الغالب، حيث يحافظ كل طرف على منطقة نفوذه، ويحافظ على المناطق التي تقع تحت دائرة نفوذه، مما يردع أي طرف عن محاولة الدخول في حرب مع الطرف الآخر. ولكن هذا لا يمنع حدوث النزاع، بل والحرب الأهلية، ولكن يمنع تمدد تلك الحالة. وكأن الصراع الإقليمي بهذه الصورة، ينتهي بحالة ردع إقليمي وجغرافي، تمنع كل الأطراف من تجاوز دور الأطراف الأخرى.

وهذه الحالة، يمكن أن تؤدي إلى الجلوس على طاولة التفاوض، وتصبح الحالة الممهدة للتفاوض، أو المساومات الإقليمية، وهي مساومات على حساب الربيع العربي في النهاية، لأنها محاولة للحفاظ على النظام الإقليمي السابق على الربيع العربي، لوقف موجة التغيير التي يحملها الربيع العربي، والتي تمثل جوهره التاريخي. وعندما يبنى التفاوض على أوراق النزاع الداخلي، يصبح التهديد بإشعال النزاع الداخلي، أهم ورقة ضغط، وهو ما يجعل المنطقة تدخل في حالة من عدم الاستقرار.

وتلك هي مشكلة الثورة السورية، أنها تمددت زمنية، مما مكن العديد من القوى الإقليمية، من بناء حلفاء لها، وتوفير أدوات مناسبة للضغط والتحكم على أطراف عدة، فأصبح لكل طرف إقليمي، حليف داخلي، يمرر مصالحه الإقليمية، لأنه يلقى منه الدعم. وفي حالة مثل الحالة السورية، فإن الدعم مهم وضروري، بسبب ما أدت له المعارك من تدمير واسع.

هل يفشل الربيع العربي؟

تعقد المشهد الإقليمي، يؤكد على صعوبة الوصول إلى مساومات إقليمية، تقف ضد الربيع العربي. كما يؤكد على صعوبة التوصل إلى تفاهمات بين المحاور الإقليمية المختلفة، خاصة محور إيران ومحور السعودية، كما أن التوصل إلى تفاهم نهائي بين الغرب وإيران، يعد أمرا صعبا. مما يعني أن المشهد الإقليمي، يشهد نوعا من الحرب الباردة بين مختلف الأطراف، ويشهد في الوقت نفسه، محاولة من كل الأطراف للسيطرة على مجرى الربيع العربي، أو الحد من نتائجه.

وموجة الربيع العربي، ليست مجرد حركة سياسية، فهي واقعيا تمثل حراكا مجتمعيا واسعا، مما يجعلها تأخذ مسارا تاريخيا صاعدا، حتى وإن تم عرقلة هذا المسار، في العديد من المرات واللحظات. وهو ما يعني، أننا أمام مسار صاعد للربيع العربي، ومحاولة لترويض الربيع العربي، ووضعه تحت السيطرة. ولأن كل محاولات السيطرة على الربيع العربي، أو إجهاضه وترويضه، تتم بالأساليب القديمة، دون أن تقدم تصورا جديدا لاحتواء الربيع العربي، لذا فإن تلك المحاولات تجهض في النهاية. فلأن شعوب المنطقة، تتوق نحو مستقبل جديد، فإن الربيع العربي يقدم لها هذه الفرصة، أما محاولات حصار الربيع العربي، فلا تقدم إلا القديم البالي، الذي لم يعد كافيا لتحقيق رضاء الشعوب.

ورغم أن فئات من مجتمعات الربيع العربي، باتت تتخوف من تحولات ما بعد الربيع العربي، وربما أصبحت معادية للربيع العربي، إلا أن الأغلبية المجتمعية في بلدان الربيع العربي، مازالت تتوق لمستقبل جديد، وتتوق للتحرر. والفئات التي تعادي الربيع العربي، لا ترفض التحرر، ولكنها تخشى من خيارات الأغلبية المجتمعية. لذا فإن عملية التحرر السياسي والاجتماعي، تنطلق بصورة واضحة بعد سقوط رأس النظام الحاكم، مما يجعل مسار التحرر غير قابل للإجهاض.

فما تواجهه سوريا، هو ما تواجهه دول الربيع العربي الأخرى، وهي محاولات لنشر الفوضى، لإجهاض الربيع العربي. وكلما كانت محاولات إجهاض الثورة، تتم من خلال نشر الفوضى، فإنها تدعم مسار الربيع العربي مرة أخرى. فالعودة إلى الوراء لم تعد متاحة، لذا يصبح الخروج من الفوضى، هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والاستقرار، مما يجعل استمرار مسار الثورة، هو المحقق للاستقرار، والبقاء في مربع المرحلة الانتقالية، سببا في الفوضى. كما أن إجهاض الثورة نفسه، سيكون سببا في الفوضى، بعد أن تم خلخلة النظم الحاكمة السابقة على الثورة.

وبقدر ما يصبح الاختيار بين الثورة أو الفوضى، بقدر ما يكتب النجاح لمسار الربيع العربي، الذي يحاول البعض جعله سببا للمشكلة، ولكن عامة الناس سوف تكتشف في النهاية، أن استكمال مسار الثورة، هو الحل وليس المشكلة، وهو الحل الوحيد للخروج من الفوضى.

وكلما جاءت موجة ارتدادية ضد الربيع العربي من سوريا، بسبب عملية إشعال الحرب الأهلية، تأتي موجة مضادة لها من مصر، أو غيرها من دول الربيع العربي، بقدر ما يتحقق من استكمال لمسار الثورة. ويصبح التدافع بين الثورة والفوضى، هو العامل الحاسم، الذي يؤدي إلى استكمال مسار الثورة، في سوريا، وغيرها من دول الربيع العربي.

ولهذا، فإن الصراع الإقليمي حول سوريا، سوف يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، تلحق ضررا بكل الأطراف الداخلية. لأن التدخل الإقليمي والدولي، ليس لديه حلا، وليس لديه بديلا عن الثورة. مما يجعل الثورة تستكمل مسارها، في مواجهة الفوضى والنزاع الداخلي، أو حتى الحرب الأهلية. حتى تمر مرحلة النزاع المفتوح، وتتشكل قواعد داخلية لحماية المجتمع والثورة.

مآل الثورة السورية

تستكمل الثورة السورية مسارها من خلال اسقاط النظام، لأنه العنوان الأبرز للربيع العربي. والتدخلات الإقليمية، سوف تعرقل بناء الوحدة الاجتماعية للمجتمع، وتعرقل بناء الدولة الجديدة، والنظام السياسي الجديد. ولكن مسار سوريا بعد الثورة، يختلف عن أوضاع الدولة السورية قبل الربيع العربي، لأن الأنظمة السابقة على الربيع العربي، هي التي تقدر على إدارة النزاعات الداخلية، بصورة تسلب المجتمع كل حقوقه. ولكن ما بعد الربيع العربي، تصبح النزاعات الداخلية، وسيلة من أطراف المجتمع المختلفة، لتحصيل حقوقها، وهذا فرق جوهري.

ففي سوريا، يعد النزاع الداخلي، أحد أوجه الصراعات الداخلية، بين مكونات المجتمع لتحافظ على حقوقها وحريتها. لذلك، لن يستطيع أحد إدارة هذا الصراع، بأن يحرم الجميع من الحرية، ويسيطر على المجتمع أو الدولة. فهناك فرق كبير، بين النزاعات التي تدار من الخارج، والتي تفقد الجميع حريتهم وحقوقهم، وبين النزاعات الداخلية التي تتولد من رغبة جميع مكونات المجتمع لتحصيل حريتها وحقوقها.

وسوريا لا يمكن أن تدار مرة أخرى، بنظام مستبد، حتى يشعل النزاعات الداخلية، ويحرم الجميع من حرياتهم. لذا فإن النزاعات التي تنشأ من أجل الحرية، ليست مثل النزاعات التي تدار من أجل فرض الاستبداد. وسياسة فرق تسد، التي تزرعها القوى الإقليمية والدولية، لن ينتج عنها إخضاع المجتمع كله، لقوة مستبدة أو استعمار خارجي، بعد الربيع العربي.

وما حدث في العراق، غير ما يحدث في سوريا. ففي العراق، قام الاحتلال الأمريكي بفرض سياسة فرق تسد، وأشعل النزاعات الداخلية، حتى يفرض سيطرته، من خلال الاحتلال المباشر، ثم من خلال الاحتلال غير المباشر. وإن كان احتلال الأمريكي، قد فشل في فرض سيطرته غير المباشرة، وأصبحت إيران تسيطر أكثر منه، مما جعل النزاعات تتفجر مرة أخرى في العراق. ووضع العراق ليس مثل دول الربيع العربي، ففي العراق نظام سياسي بناه المستعمر الأمريكي، أما في دول الربيع العربي، فإن أحدا لا يستطيع فرض النظام السياسي الجديد، والذي يتولد من التفاعل أو حتى الصراع والنزاع الداخلي.

معنى هذا، أن في العراق تم فرض نظام سياسي على المجتمع بعد الاحتلال الأمريكي، أي فرض نظام سياسي من فوق؛ أما في سوريا، فإن النظام السياسي الجديد سوف يبنى من أسفل، أي يبنى من داخل المجتمع، ولن يفرض على المجتمع، ولا يوجد طرف قادر على فرض نظام سياسي على المجتمع السوري بعد الثورة. كما أن النزاع الإقليمي والدولي، الدائر على أرض سوريا، يؤدي إلى حالة من الردع بين القوى الإقليمية، تفقد أيا منها القدرة على السيطرة على مجمل المشهد السياسي في سوريا، مما يتيح مساحة من الحركة الداخلية الفاعلة.

ومسار الثورة السورية، يمر عبر عدة مراحل، فهو يمر أولا من مرحلة اسقاط النظام، ثم النزاعات الداخلية، والنزاعات الإقليمية بالوكالة، حتى يصل لمرحلة حل النزاعات داخليا، حماية لكل الأطراف. ومن خلال ما يحدث من توازن إقليمي، يحدث توازن داخلي أيضا، وإن كان غير مقصود، يؤدي إلى منع استمرار النزاع الداخلي، أو الحرب الأهلية.

ولأن كل مكون من مكونات المجتمع السوري، يوجد بعضه في جانب، حتى وإن كان أغلبه في جانب آخر، فإن استمرار النزاع الداخلي، يمكن أن يقضي على الجميع. كما أن المجتمع السوري، مثل غيره من المجتمعات العربية والإسلامية، يملك أدوات إدارة النزاع الداخلي، من خلال قواعد وتقاليد المجتمع، والتي تفعل أكثر مع غياب الدولة، بعد تفككها. مما يجعل الحل ينبع من الداخل، ومن خلال آليات حل النزاعات الداخلية.

وتقسيم المناطق في سوريا، ولأنه غير حاسم، فإنه لا يمكن أن يقيم حدودا جغرافية، تصبح خط المواجهة للنزاعات الداخلية. وفي نفس الوقت، فإن تنوع المناطق، واختلاف تركيبتها، يمكن أن يكون سببا في بروز نظام قائم على الإدارة أو الحكم المحلي، خاصة وأن الأطراف الإقليمية قد تراهن على هذا الحل. والحقيقة أن النظام اللامركزي، يعد أنسب نظام للمجتمعات العربية والإسلامية، كما أن الحكم المحلي، يعد وسيلة مناسبة لبناء نظام سياسي متفاعل بشكل جيد مع المجتمع. مما يعني، أن اللامركزية، سوف تكون البوابة التي يعبر منها المجتمع، ليخرج من حالة النزاع الأهلي.

الموقف المصري

مصر بعد الثورة، غير مصر قبلها، فالتغير الحادث هائل، حتى وإن لم يظهر دفعة واحدة. ومصر بعد الثورة، فككت المحاور الإقليمية، خاصة محور الاعتدال المتحالف مع الغرب، المواجه لمحور الممانعة المعادي للغرب، ولم يعد لتأثير المواجهة بين المحور السعودي والمحور الإيراني، نفس الأهمية. كما أن مصر بعد الثورة، لن تدخل في هذه المحاور، بل سوف تبني علاقات جديدة، تقوم أساسا على مركزية العلاقات العربية والإسلامية، ومركزية العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، ثم توسيع العلاقات الدولية. ولأن مصر لن تكون شريكة في أي محور، لذا فإنها ستكون دائما مع كل سوريا، وليس مع بعضها فقط، ومع كل العراق وكل لبنان، وهكذا سيكون حال دول الربيع العربي.

فمصر بحكم الثورة، التي تنتصر للشعب، سوف تظل مع الشعوب العربية والإسلامية، ولن تكون مع طرف ضد آخر، مما يعني أن المحاور الإقليمية التي يراد تأكيدها في سوريا، لا يمكن أن تضم مصر معها. وهو ما يعني ضمنا، أن مصر تبني موقفا جديدا، يقوم على التضامن العربي والإسلامي، وأنها لن تكون مع طرف ضد آخر، كما لن تسمح لطرف في المحيط الإسلامي والعربي، بأن يتعدى على حقوق طرف آخر في هذا المحيط.

وبقاء مصر، خارج إطار المحاور التي كرستها الهيمنة الغربية على المنطقة، سوف يعزز من موقف جديد، يساعد سوريا على الدخول فيه، مع حركتها لاستكمال مسيرة الثورة. ومع التضامن بين دول الربيع العربي، تنشأ حالة جديدة، هي ليست محورا إقليميا ضد أحد في الإقليم، ولكنها حالة تضامن إقليمي لمصلحة شعوب المنطقة. وهذا المنطلق الجديد، الذي يتشكل مع الربيع العربي، يؤسس لحالة إقليمية، تتفكك فيها المحاور المتخاصمة في الإقليم، لصالح تضامن إقليمي حقيقي، وهو ما يؤدي إلى تفكيك منظومة السيطرة الغربية على المنطقة.

وعندما تتأكد المملكة العربية السعودية، أن مصر لا يمكن أن تكون مع إيران ضدها، وتتأكد إيران أن مصر لن تكون مع الغرب ضدها، يتأكد لكل الأطراف، أن مصر لن تعادي أحدا في الإقليم العربي الإسلامي، كما أنها تبني علاقات متوازنة مع مختلف دول العالم، دون تبعية أو عداء. وبهذا تتأسس علاقة جديدة، تجعل مصر مع كل الأطراف في الإقليم العربي والإسلامي، ومع كل الأطراف في دول النزاعات الداخلية، ولا يمكن أن تنحاز لطرف لضرب طرف آخر، ولا يمكن أن تنجر للدخول في نزاعات داخلية، ولا يمكن أن توافق أو تؤيد، أي عملية لإشعال الفتن والنزاعات الداخلية.

فيصبح الموقف المصري خاصة، ومواقف دول الربيع العربي عامة، من أهم العوامل التي تدفع نحو توحد الجميع، والخروج من حالة النزاع الداخلي، وبناء أنظمة سياسية جديدة، تستوعب الجميع، دون محاصصة سياسية.